

Distr.: General
25 August 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السادسة

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، ٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
المساعدة التقنية

المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - يشكل التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحدياً للدول الأطراف، وقد يتطلب إجراء تغييرات معتبرة في الأطر التشريعية والسياساتية والترتيبات المؤسسية ونظام العدالة الجنائية والخدمة المدنية. ولتقديم مساعدة تقنية تلبيةً للاحتياجات التي استبانها الدول من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية محورية بالنسبة إلى تنفيذ الاتفاقية بنجاح واتساق.

٢ - وتعطي هذه الوثيقة لمحةً عامةً عن الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) لتلبية الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية منذ أن أعدت الأمانة مذكرتها بشأن الجوانب البارزة من المساعدة التقنية المقدمة على مدى سنتين دعماً لتنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/2013/4) من أجل الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي عُقدت في مدينة بنما، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩

* CAC/COSP/2015/1.



تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وهي تسلط الضوء على مجموعة مختارة من أنشطة المساعدة التقنية المنفذة بين شهري آب/أغسطس ٢٠١٣، حين قُدمت المذكرة السابقة الذكر، وآب/أغسطس ٢٠١٥، مكتملةً بذلك وثيقة المعلومات الأساسية بشأن المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ الاتفاقية التي قدمت إلى الدورة الخامسة لفريق استعراض التنفيذ (CAC/COSP/IRG/2014/2).

ثانياً – إطار تقديم المساعدة ومواردها

٣- ظلّ المكتب يقدم تشكيلةً واسعةً من المساعدة التقنية المكيفة، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ويستحدث أدوات متنوعة لتلبية طلبات الدول الأعضاء المتزايدة. وقد قُدمت المساعدة ضمن إطار البرنامج المواضيعي بشأن تدابير مكافحة الفساد والاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ ومن خلال عدة برامج عالمية^(١) وإقليمية^(٢) ووطنية.

٤- وقد قدّم المكتب المساعدة استجابة لطلبات كثيرة مختلفة شملت نطاق الاتفاقية بأكملها. ومع استكمال المزيد من البلدان استعراضاتها، استُبين عدد كبير من الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية.^(٣) وعلاوةً على ذلك، كثيراً ما تلقى المكتب طلبات لتقديم مساعدة تقنية قبل عملية الاستعراض وخلالها فيما يتعلق باستكمال الاستعراض ذاته من جهة والثغرات أو الاحتياجات الموضوعية التي ظهرت خلال عملية الاستعراض من جهة أخرى. وورد من الدول عدد متزايد من الطلبات لتقديم مساعدة تقنية فيما يتعلق بمنع الفساد. وتضم المذكرة التي أعدتها الأمانة بشأن تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٥ (CAC/COSP/2015/8) مزيداً من التفاصيل عن المساعدة المقدمة. كما قُدمت مساعدة تقنية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، بما في ذلك

(١) تشمل هذه المشاريع: "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد" و"العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد" وبرنامج الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة (ستار) و"الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل النزاهة في نظم الاشتراء العمومي" و"برنامج التوعية والاتصال بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" و"الحوافز من أجل نزاهة الشركات وتعاونها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

(٢) تشمل هذه المشاريع المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ وبرنامج المكتب لمنطقة الساحل (٢٠١٣-٢٠١٧).

(٣) ترد معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية في المذكرة المقدمة من الأمانة بشأن ذلك الموضوع (CAC/COSP/2015/4).

من خلال مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (ستار) المشتركة بين المكتب والبنك الدولي على النحو المبين في التقرير المرحلي بشأن تنفيذ الولايات المسندة إلى الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات (CAC/COSP/2015/3).

٥- وتمثيلاً مع قراري المؤتمر ٤/٣ و ١/٤، يراعي المكتب فيما يقدم من مساعدة تقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية أهمية تقديم مساعدة تقنية متكاملة ومنسقة ذات توجه قطري مبادرة وتنفيذاً، ويتبع نهجاً من ثلاثة مستويات (عالمي وإقليمي ووطني) لضمان تحقيق التأزر والكفاءة.

٦- وعلى الصعيد العالمي، ركّز المكتب، من خلال أمور منها مبادرة استرداد الموجودات المسروقة، على إعداد منتجات معرفية مثل الكتيبات والأدوات الرامية إلى معالجة الاحتياجات التي استبانها بلدان كثيرة حول العالم، بوسائل منها آلية استعراض التنفيذ. وهذه الأدوات التقنية والمنشورات متاحة على الموقع الإلكتروني للمكتب (www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html) وقد استُخدمت على نطاق واسع على مدى الفترة المشمولة بالتقرير.

٧- وتولّى المكتب كذلك تيسير تبادل الخبرات والتجارب بين البلدان على الصعيدين العالمي والإقليمي، سعياً لتهيئة نهج مستدام لتقديم المساعدة التقنية. ومع تراكم الخبرات لدى البلدان في تنفيذ الاتفاقية، تزايد الاهتمام بتبادل الدروس المستفادة. وقد ثبت أن لتقديم المساعدة على المستوى الإقليمي فعالية خاصة بالنظر إلى كثرة الاحتياجات المشتركة من المساعدة التقنية بين البلدان في نفس المنطقة، وإلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، مما يضفي على البعد الدولي لتلك المساعدة أهمية حاسمة.

٨- وأما على الصعيد الوطني، فقد واصل المكتب تقديم مساعدة مباشرة للدول لتعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقية، مما تضمن دعماً للصياغة التشريعية ووضع السياسات والإصلاح المؤسسي والتدريب وبناء القدرات.

٩- وسعى المكتب جاهداً لتحقيق حضور عالمي ليتمكن من الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية. فالموظفون العاملون في المقر يُرفدون بموظفين عاملين في الميدان في المناطق التي يعظم فيها الطلب على المساعدة. وما زال مستشارو المكتب المتخصصون في مكافحة الفساد العاملون في الميدان يؤدون منذ عام ٢٠١١ دور حلقات الوصل الأساسية في سياق تقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد على الصعيدين الإقليمي والقطري. فللمكتب حالياً مستشارون إقليميون لمناطق جنوب آسيا وجنوب شرقها، وغرب أفريقيا ووسطها، وشمالها وشرقها وجنوبها، وأمريكا الوسطى والكاريبية، ومنطقة المحيط الهادئ، والشرق الأوسط،

والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم الموظفون العاملون في المقر دعماً للمستشارين الإقليميين ومساعدة تقنية مباشرة استجابةً لطلبات البلدان الواقعة خارج هذه المناطق.

١٠- كما يوجد مستشار وطني في موزامبيق لتقديم المشورة والدعم بشكل مخصص. وعُيِّن خلال الفترة المشمولة بالتقرير مستشار وطني في جنوب السودان أيضاً، إلا أن النزاع الذي يشهده البلد حثّم وقف تلك الوظيفة. وسيُعَيَّن مستشار وطني في السلفادور خلال الأشهر القادمة.

١١- ويوفّر المكتب من خلال المستشارين ضرورياً من الخبرات الفنية التي يمكن تقديمها على وجه السرعة تيسيراً لإسداء المشورة والإرشاد موقعياً للدول الأطراف التي تطلب المساعدة في توطيد التشريعات والمؤسسات من أجل تعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية. وتمشياً مع المبادئ التي يتبناها المكتب في تقديم المساعدة التقنية، يقدم المستشارون أيضاً مساعدة إلى الحكومات في جهودها الرامية إلى إشراك طوائف المجتمع كافة في أعمال مكافحة الفساد، كما أدوا دوراً مهماً في تعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتيسير تبادل الممارسات الجيدة على المستوى الإقليمي، مما أسفر عن إقامة قنوات دائمة ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف وإقليمية لتبادل المعارف والخبرات.

١٢- وتدير المكاتب الميدانية التابعة للمكتب أيضاً مجموعة متنوعة من البرامج القطرية بشأن مكافحة الفساد أو المسائل ذات الصلة به. فقد نفّذ المكتب تحديداً على مدى السنتين الماضيتين برامج في أفغانستان وإندونيسيا وباراغواي والبرازيل وبنما وتيمور-ليشتي والعراق وكولومبيا وليبيا ومصر ونيجيريا. ويدير المكتب من مقره مشروعاً لمكافحة الفساد في كوسوفو.^(٤)

١٣- وتُموّل أنشطة المكتب المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك أعمال العديد من الخبراء الفنيين اللازمة لتقديم المساعدة، من خلال مساهمات من خارج الميزانية. وقد بقي دعم البلدان المانحة مستقرّاً، مما يجسّد الثقة في الإنجاز الفعّال للبرامج. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، أُتيح ما مجموعه نحو ١٧,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل تبرعات للمكتب لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي تُدار من المقر في مجال مكافحة الفساد.^(٥) ولا يشمل هذا

(٤) ينبغي أن تفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو في هذه الوثيقة في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(٥) وردت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تبرعات من الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وبنما والسويد وفرنسا وقطر ولكسمبرغ والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وصندوق "أمم متحدة واحدة" من أجل فييت نام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمركز الدولي للأمن الرياضي ومعهد إدارة الموارد الطبيعية ومبادرة سيمنز للنزاهة.

الرقم المساهمات المقدّمة إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب لتنفيذ مشاريع قطرية وبرامج إقليمية. كما أنه لا يشمل التبرعات المتاحة لتسيير آلية استعراض التنفيذ خلال الفترة نفسها (١٠,٣ ملايين دولار تقريباً).^(٦)

ثالثاً - التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

١٤ - بالنظر إلى التزايد الدائم في عدد طلبات المساعدة التقنية، سعى المكتب إلى اعتماد نهج استراتيجي قائم على ترتيب الأولويات فيما يقدم من المساعدة التقنية، مع التنسيق والتعاون مع غيره من الجهات التي تقدم المساعدة.

١٥ - ومع اكتمال المزيد من الاستعراضات، هيأت آلية استعراض التنفيذ منصةً لتبين الاحتياجات من المساعدة التقنية والتحقق من تلك الاحتياجات استناداً إلى الأدلة التي جمعت واستعراضات النظراء. وتتاح معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي أظهرتها الاستعراضات القطرية في الوثيقة CAC/COSP/2015/4، التي تتضمن تحليلاً للاحتياجات من المساعدة التقنية التي استبينت حتى الآن من الاستعراضات القطرية المستكملة لتنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية. وقد حددت ٥٩ دولة من ١٠١ دولة استكملت استعراضاتها حتى الآن احتياجات محدّدة من المساعدة التقنية.

١٦ - وأظهرت الدورة الأولى من آلية استعراض التنفيذ أن من شأن الدعم المقدم في مرحلة مبكرة من عملية الاستعراض أن يؤدي دوراً أساسياً في ضمان رفع جودة تقارير الاستعراض وزيادة الدقة في تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. وعلاوةً على ذلك، التمسّت دول أطراف كثيرة مساعدة تقنية قبل الاستعراضات أو أثناء إجراءات مساعدتها في الامتثال للاتفاقية. واعتمد المكتب في سبيل تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها عملية الاستعراض وتلبية الاحتياجات المستبناة من المساعدة التقنية نهجاً ذا شقين عن طريق تقديم مساعدة تقنية مباشرة والسعي إلى إشراك الأوساط الأوسع المعنية بالمساعدة الإنمائية.

١٧ - وبدأ المكتب في اتباع نهج أكثر اتساقاً بالطابع الاستباقي ومستمد من الدورات المستفادة، في العمل مع البلدان المتابعة الاستعراضات. وأعدت خطط عمل وطنية محدّدة الأولويات استناداً إلى نتائج عمليات الاستعراض، وهي تستخدم كإطار لإعداد برامج للمساعدة التقنية تستهدف مكافحة الفساد في عدّة بلدان، على النحو المفصل أدناه. وقد

(٦) تستخدم هذه الأموال لتغطية بعض تكاليف تدريب جهات الاتصال والخبراء الحكوميين على آلية استعراض التنفيذ.

قدّم المكتب كذلك مساعدة مخصّصة لمعالجة الثغرات أو الاحتياجات من المساعدة التقنية التي أظهرتها الاستعراضات.

١٨- وسعى المكتب إلى إشراك الأوساط الأوسع المعنية بالمساعدة التقنية في أعمال المتابعة بشأن عملية الاستعراض. فعلى سبيل المثال، أوفدت البرازيل في آذار/مارس ٢٠١٥ بعثة إلى سان تومي وبرينسيبي لوضع برنامج للتعاون التقني يدعم دوائر الادعاء في تنفيذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض. ووجهت الدعوة في حالات كثيرة إلى جهات مانحة أو مجموعات قائمة معنية بالتنسيق بين الجهات المانحة كي تشارك في الحوار المعقود خلال الزيارات القطرية أو في الاجتماعات التي تعقد لاحقاً. وكان من فوائد ذلك إعطاء الجهات المانحة منظوراً عميقاً للاحتياجات من المساعدة التقنية التي حُدّدت خلال عملية الاستعراض، وإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات حول إمكانية تلبية برامج المساعدة التقنية الجارية لبعض الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات.

١٩- وقد عمل المكتب كذلك مع شركاء إنمائيين لتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال مبادرة "الشراكة من أجل تحسين المعرفة بمكافحة الفساد". وقد وُضعت الصيغة النهائية لمذكرة توجيهية من أجل الشركاء الإنمائيين بشأن كيفية استخدام الاتفاقية للمساعدة التقنية ووضع برامج مكافحة الفساد في عام ٢٠١٣، ونُظمت عدد من حلقات العمل على الصعيد الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن ذلك في باراغواي وبنما. وتشارك المكتب أيضاً مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ووزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة البرازيل في تنظيم ندوة بشأن المساعدة الإنمائية والممارسات الجيدة فيما بين مقدّمي التعاون الإنمائي في مجال مكافحة الفساد. وجمعت الندوة ٦٥ خبيراً وشريكاً في المساعدة الإنمائية في مجال مكافحة الفساد تباحثوا حول أعمال التعاون الإنمائي في مجال مكافحة الفساد، ونظروا في التجارب الناجحة وفي الثغرات التي يلزم المضي في العمل لسدها.

٢٠- ويحرص المكتب، عند إعداد وتنفيذ مشاريعه وبرامجه التي تُوفّر المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد، حرصاً شديداً على تفادي ازدواجية الجهود وتحقيق التآزر مع غيره من الجهات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. ومن أوجه هذا التنسيق الشراكة مع البنك الدولي في مبادرة استرداد الموجودات المسروقة وتنفيذ مشروع مشترك في مجال مكافحة الفساد لمنطقة المحيط الهادئ، علاوةً على مشاريع أخرى مكملّة على الصعيد العالمي مع خطط عمل موازية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين

الجهتين. كما يوجد تعاون وتنسيق بين المكتب وعدد من المنظمات الدولية الأخرى، منها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد ومجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمانة الكومنولث ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي والجماعة الكاريبية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمركز الدولي لاسترداد الموجودات ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا ومعهد بازل للحوكمة ومؤسسة الشفافية الدولية والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد.

٢١- ويعمل المكتب أيضاً عن كثب مع عددٍ من مؤسسات القطاع الخاص وكياناته، بما في ذلك مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة ومجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية والمنتدى الاقتصادي العالمي. ويضم التقرير الصادر بشأن تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٥ (CAC/COSP/2015/9) مزيداً من التفاصيل.

٢٢- وواصل المكتب الترويجَ للاتفاقيات لدى منظمات وآليات أخرى على كلٍّ من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، والمساهمة بمدخلات فنية في معالجة المسائل المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته لتسهيل إدراج هذين الجانبين في أنشطة كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٢٣- كما واصل المكتب عمله مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعمٍ من كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، من أجل التشجيع على دمج جوانب مكافحة الفساد فيما تضعه الأمم المتحدة من برامج للمساعدة الإنمائية. فقد عُقدت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ حلقات عمل لتدريب المدربين في تورينو بإيطاليا لتكوين مجموعة من خمسة وخمسين مدرباً معتمداً جاهزين لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في دمج جوانب مكافحة الفساد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعُقدت كذلك دورات تدريبية على الصعيدين الإقليمي والعالمي في إيطاليا وبنما وتركيا لمشاركين مما بلغ مجموعه ٣٥ فريقاً قطرياً من تسع وكالات مختلفة من وكالات الأمم المتحدة. ونفذ المدربون المعتمدون دورات تدريبية قطرية، منها في زامبيا والعراق وكينيا ومدغشقر، كما شارك موظفون في أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات في وضع أطر عمل المساعدة. وقد تمخض عن تدريب الأفرقة القطرية على معالجة مكافحة الفساد في عمليات التنمية الوطنية بالتحاور مع شركاء حكوميين في عدة حالات إلى إدراج مكافحة الفساد ضمن المبادئ الأساسية لوضع برامج الدورة التالية من إطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، أدمج في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد في كينيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ موضوع مكافحة الفساد مع مداخل متنوعة للعمل على الشفافية والنزاهة والمساءلة. وتضمن إطار العمل في مدغشقر متابعة التوصيات النابعة من استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٢٤- وقد انخرط المكتب بنشاط في المناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وشارك، جنباً إلى جنب مع سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة، في إعداد المدخلات التي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بوضع مؤشرات قابلة للقياس للهدف ١٦ الجديد المقترح بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

٢٥- ويعتبر المكتب أن المنظور الجنساني مسألة شاملة لجميع نواحي عمله، استناداً إلى مذكرة توجيهية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المكتب، وهو يقوم برصد مشاركة المرأة في المبادرات التدريبية. وقد تعاون المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تنظيم أنشطة تدريبية في ألبانيا للتشجيع على استحداث تدابير فعالة لتيسير قيام النساء بالإبلاغ عن حالات الفساد، أتاحت للجماعات النسائية فرصةً للتعليق على مشروع قانون حماية المبلغين الذي أعدته حكومة ألبانيا. وبدأ المكتب أيضاً مناقشات مع مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا بشأن التعاون في مجال الأبعاد الجنسانية للفساد.

٢٦- وواصل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير إصدار رسالة إخبارية بعنوان "مستجدات مكافحة الفساد" للإعلان عن التطورات المتعلقة بمبادرات وأنشطة مكافحة الفساد التي يضطلع بها المكتب في جميع أنحاء العالم. وقد وُزعت أعداد الرسالة الإخبارية التي أُعدت حتى الآن عن طريق البريد الإلكتروني على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمكتب (www.unodc.org). كما أُعدت رسالة إخبارية نصف سنوية متعلقة تعييناً بمنطقة المحيط الهادئ. وتجري أمانة مبادرة استرداد الموجودات المسروقة أنشطة توعية مواضيعية محددة، بما في ذلك من خلال الاستخدام الموسع لشبكات التواصل الاجتماعي.

رابعاً- جوانب بارزة من المساعدة التقنية المقدّمة

ألف- جوانب المساعدة المتعلقة بإجراءات التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها

٢٧- استمر المكتب في ترويجه للتصديق على الاتفاقية والانضمام إليها من خلال أعمال توعية ودعوة موجهة على المستويين السياسي والتشريعي، علاوةً على تقديم المساعدة التقنية في البلدان التي لم تصبح بعد دولاً أطرافاً. وساعد المكتب خمسة من البلدان التسعة التي صدّقت على الاتفاقية أو انضمت إليها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في إجراءات ما قبل التصديق و/أو ما بعده مباشرةً (جنوب السودان ودولة فلسطين وعمان وغرينادا وكيريباس).

٢٨- وفي حالة كيريباس، قدّمت جلسات إحاطة مفصلة لمجموعة من أصحاب المصلحة الحكوميين، وعقدت حلقة عمل لمسؤولين حكوميين كبار وأخرى لأعضاء في البرلمان.

٢٩- وقدّمت إلى جنوب السودان والسودان والصومال وعمان عينات من الوثائق ومشورة فيما يتعلق بعملية إيداع صكوك الانضمام إلى الاتفاقية. كما تلقت دولة فلسطين وعمان إثر انضمامهما تدريجياً ومعونة بشأن آلية استعراض التنفيذ. وانضمت غرينادا إلى الاتفاقية عقب حلقة عمل إقليمية تمهيدية للتصديق لمسؤولين من خمسة بلدان في منطقة الكاريبي. وتلقت غرينادا بعد التصديق تدريجياً ومعونة بشأن آلية استعراض التنفيذ، فضلاً عن خدمات استشارية تتعلق بمقتضيات الاتفاقية.

٣٠- وإثر أنشطة التوعية والإرشاد التي نفّذها المكتب وحلقات العمل المنظّمة بشأن التصديق على الاتفاقية، تتخذ بلدان كثيرة، لا سيما في مناطق آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ، حالياً خطوات نحو التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. ومن أجل تعزيز جهود التوعية والإرشاد في منطقة الكاريبي، نُفذت مؤخراً حلقة عمل ثانية تمهيدية للتصديق على الاتفاقية لبربادوس وبليز وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وذلك بالتنسيق مع أمانة الجماعة الكاريبية. كما عُقدت حلقات عمل بشأن التصديق على الاتفاقية لساموا وتونغا وتوفالو. وقد شكلت تونغا، بدعم من المشروع المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد لمنطقة المحيط الهادئ والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، لجنة دائمة لمكافحة الفساد كلّفت، من بين أمور أخرى، بالاعتناء بالمسائل المتصلة بالانضمام إلى الاتفاقية.

باء- جوانب المساعدة المقدّمة لتحديد الثغرات في تنفيذ الاتفاقية والاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية

٣١- وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية لآلية استعراض التنفيذ، نظّم المكتب دورات تدريبية لمجموعات ومناطق لتعريف جهات الوصل في الدول الأطراف المستعرضة والخبراء الحكوميين من الدول المستعرضة بالأحكام الموضوعية للاتفاقية وبالمنهجية المتبعة في عملية الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد عدد كبير من حلقات العمل الوطنية تضمنت في معظم الحالات تقديم مساعدة في استيفاء قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة. وأدت حلقات العمل هذه في كثيرٍ من الحالات، بما ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وسوازيلند وكمبوديا وملديف وميانمار، إلى تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، وذلك من خلال عدة أمور منها إنشاء أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات، وإلى إشراك أصحاب مصلحة من خارج النطاق الحكومي.

٣٢- كما قُدّمت المساعدة في عدة حالات من أجل الاستعداد لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية خلال الدورة الثانية. وتضمن ذلك التدريب والإعداد المبكر لقائمة التقييم الذاتي المرجعية وإجراء تحليلات الثغرات. ويرد مزيد من المعلومات في هذا الصدد في التقرير الصادر بشأن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٥ (CAC/COSP/2015/8) والتقرير المرحلي عن تنفيذ الولايات المسندة للفريق العامل المعني باسترداد الموجودات (CAC/COSP/2015/3)، اللذين قُدّما إلى المؤتمر أيضاً.

٣٣- وقد دعم المكتب كذلك الجهود التي تبذلها البلدان على سبيل المتابعة لاستعراضاتها، لا سيما من خلال وضع خطط عمل لتنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراض، ومن تلك البلدان إندونيسيا وأوغندا وبارابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبالاو وبنغلاديش وبنما وبوتسوانا وتونس وجزر سليمان وجزر مارشال وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسلفادور وفانواتو والفلبين وماليزيا وموريشيوس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت برامج تدريبية لتلبية بعض الاحتياجات المحددة في كثيرٍ من البلدان، منها إندونيسيا وبالاو وبنما وتيمور-ليشتي وجزر سليمان وجزر مارشال ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والفلبين وفيت نام وموزامبيق وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) والنيجر ونيجيريا.

٣٤- وقد سعى المكتب إلى ضمان توجيه البلدان لهذه العمليات، للتكفل باستدامة توافر الخبرة بعد عملية الاستعراض الرسمية حتى تتمكن الدول من تطوير قدراتها الذاتية على رصد الثغرات القائمة واستعراض التقدم المحرز وإعادة تقييم الامتثال للاتفاقية بصفة منتظمة.

جيم - جوانب المساعدة التشريعية المقدّمة لإدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية

٣٥- اعتمد العديد من البلدان تشريعات لمكافحة الفساد تتماشى مع الاتفاقية، إلا أن المكتب ظلّ يتلقّى طلبات من دول ترغب في تحسين تشريعاتها الوطنية لمنع الفساد ومكافحته، لا سيّما استناداً إلى التحدّيات المستبانة في إطار عمليات الاستعراض القطري وما تمخضت عنه هذه العمليات من توصيات.

٣٦- وكان من الدول التي تلقت دعماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير: أنتيغوا وبربودا وباربوا وغينيا الجديدة وبالاو وبنما وبوركينا فاسو وتايلند وتونس وجزر سليمان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ودولة فلسطين والسلفادور والسنغال وشيلي والصومال وغينيا وفانواتو والفلبين وفيت نام وكوت ديفوار ولبنان ومصر وموريتانيا وميانمار وميكرونيزيا (ولايات-الموحّدة) والنيجر ونيجيريا. وأعانت هذه المساعدة على تعزيز قدرة الدول على صياغة وتنفيذ التشريعات وضمان صوغ التشريعات الجديدة طبقاً لمقتضيات الاتفاقية. وبينما عالجت معظم النصوص التشريعية الفساد بشكل شامل، فقد تناولت عدة قوانين جوانب محدّدة مثل إنشاء هيئة متخصصة لمكافحة الفساد، ووضع مدونات قواعد للسلوك، وتضارب المصالح، والرشو والارتشاء من جانب الشركات، والاشتراء العمومي، وإقرارات الدخل والموجودات، وحماية المبلغين، ووحدات الاستخبارات المالية، وتمويل الأحزاب السياسية، وتداول المعلومات، أو عالجت مسائل جامعة تتعلق بالتعاون الدولي مثل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين والمصادرة غير المستندة إلى إدانة وإدارة الموجودات المصادرة والمضبوطة واستخدامها والتصرف فيها. وأطلعت السلطات، عند الاقتضاء، على الأمثلة والممارسات الجيدة لدى الدول الأخرى.

٣٧- وأوفد المشروع المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ أخصائياً قانونياً للعمل في وزارة العدل بولايات ميكرونيزيا الموحدة، وموظفاً مسؤولاً عن الحق في الحصول على المعلومات في فانواتو تشارك الحكومة في تمويل وظيفته.

دال - المساعدة على تعزيز الأطر المؤسسية والسياساتية الوطنية وقدرات السلطات الوطنية على منع الفساد ومكافحته بفعالية

٣٨- واصل المكتب تقديم دعم واسع النطاق إلى الدول الأعضاء لكي تحسّن قدرتها على منع الفساد وكشفه والتحقيق في جرائمه وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وقُدّمت المساعدة لوضع

استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وإنشاء وتعزيز الأطر والهياكل والسياسات والعمليات والإجراءات المؤسسية ذات الصلة ولتعزيز قدرات المؤسسات المعنية على منع الفساد والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائياً من خلال أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣٩- ويتضمن تقرير بشأن حالة تنفيذ القرار ٤/٥ (CAC/COSP/2015/8)، وهو مقدم أيضاً إلى الدورة السادسة للمؤتمر، معلومات بشأن المساعدة التقنية التي قدمها المكتب في إنشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد ووضع استراتيجيات وسياسات وطنية لمكافحة الفساد وإجراء تقييمات للقدرات. كما يعرض لمحة عامة عن أنشطة المكتب في بناء القدرات في مجالات متعلقة بمنع الفساد.

٤٠- وقد قدم المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدريباً موسعاً لبناء قدرات مؤسسات متخصصة على التحقيق في حالات الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً بنجاح. وقد نُفذت حلقات عمل ودورات تدريبية، شملت مواضيع من قبيل إدارة التحريات، وعمليات التفتيش والضبط، وتحليل الوثائق، والتحريات المالية، وعمليات المراجعة، وأساليب التحري الخاصة، وأساليب إجراء المقابلات، والحاسبة لأغراض الاستدلال الجنائي، ومهارات الدفاع في المحاكمات، وإدارة القضايا، وذلك في كل من الأردن وألبانيا وأوغندا وباراغواي وبالاو وبنما وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتايلند وتونس والجزائر وجزر سليمان وجزر مارشال وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان ودولة فلسطين وساموا وسان تومي وبرينسيبي والسلفادور وغواتيمالا وفانواتو وكوت ديفوار وكولومبيا وكيريباس ولبنان ومصر والمغرب وملاوي وموزامبيق وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) والنيجر والهند علاوة على كوسوفو. وتم التطرق أيضاً إلى مواضيع مشابهة في إطار أنشطة تدريبية إقليمية في آسيا وشرق أفريقيا وغربها وأمريكا اللاتينية، وكذلك في إطار أنشطة تدريبية لبلدان الكومنولث في أفريقيا.

٤١- وقُدّم لموزامبيق دعم متواصل تضمن تدريباً لمحققين ومراجعين وقضاة على كشف الفساد وأساليب إجراء المقابلات والتخطيط للقضايا. وتبع هذا التدريب توجيه في موقع العمل وتقديم خدمات استشارية بشأن قضايا معينة تعلق بتجريات جنائية محددة. ويجري حالياً وضع منهج تدريبي بشأن التحقيق في حالات الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات في بنما من أجل مؤسسة تدريب المدّعين المزمع إنشاؤها. ونظمت من أجل المدّعين وكبار المحققين دورات تدريبية في شكل محاكمات صورية تدريبية في أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتلقى موظفون ومحققون في السلطة المعنية بمكافحة الفساد في بوركينا فاسو والنيجر تدريباً على معالجة الشكاوى وأساليب إجراء المقابلات وكشف الفساد والتحري ومنع الفساد. وفي نيجيريا، تلقت أكاديمية اللجنة المعنية بالجرائم

الاقتصادية والمالية دعماً لإعداد دورة تدريبية إقليمية لمدة أسبوعين لمحققين ومدّعين من السلطات المعنية بمكافحة الفساد في غرب أفريقيا. وعُقدت فعاليات تدريبية تخصصية بشأن التحريّات المالية وغسل الأموال في دولة فلسطين والعراق والمغرب، وبعضها جارٍ حالياً للأردن وتايلند وتونس والجزائر ولبنان ومصر. وقد أدت هذه الفعاليات إلى تجهيز المحققين والمدّعين والقضاة المعنيين بأدوات عملية ومهارات للتحقيق الفعّال في المعاملات المريبة وتعقب العائدات الإجرامية من خلال المؤسسات المصرفية وخدمات التحويل المالي.

٤٢ - وكان من أشكال المساعدة الأخرى تقديم الدعم من أجل وضع خطط العمل وتنفيذها، ودعم تطوير الهيئات الاستخباراتية، بما في ذلك في ملاوي؛ وإعداد أدلة للتحقيق، بما في ذلك في أوغندا وجولات للدراسة، مثل تلك التي قام بها وفد من سان تومي وبرينسيبي إلى تيمور-ليشتي وتركزت على نظام إدارة القضايا المتكامل. كما واصل المكتب نشر النظامين الإلكترونيين "غو كيس" (goCASE) و"غو أمّل" (goAML) لإدارة التحقيقات في حالات الفساد وتحليل البلاغات عن معاملات مريبة، بما في ذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة ومصر.

٤٣ - وواصل المكتب أيضاً تقديم مساعدة تقنية تتعلق بمكافحة غسل الأموال، حيث نُظمت حلقات عمل للكيانات المبلّغة من القطاع الخاص في عدة دول منها بنما وكابو فيردي. واستفادت عدة وحدات للاستخبارات المالية، مثل الوحدات في باكستان وبنن وبوركينا فاسو وتوغو ودولة فلسطين وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار ومالي والنيجر من تدريبات على أساليب التحليل المالي. وشارك في هذه الدورات التدريبية خبراء من المنطقة، مما عزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد قدّمت وحدات الاستخبارات المالية في فيجي خدمات توجيهية لنظيراتها في بالاو وجزر سليمان وجزر مارشال وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحّدة) وناورو لتعزيز قدراتها على مكافحة غسل الأموال. وقدم المكتب أيضاً مشورة تقنية للمحققين والقضاة، بما في ذلك في باراغواي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغواتيمالا وفييت نام وكمبوديا. وفي غرب أفريقيا، ينفذ المكتب حالياً برنامجاً لتدريب المدربين على التحريّات المالية في بنن والسنغال وغانا وكوت ديفوار، وذلك بالتعاون مع مؤسسات تدريب وطنية. وفي مجال استرداد الموجودات، يدعم المكتب بنشاط، بما في ذلك من خلال مبادرة استرداد الموجودات المسروقة، عدداً من الشبكات الإقليمية، مثل شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة غرب أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والشبكة المعنية باسترداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

المتعلقة بغسل الأموال في أمريكا اللاتينية، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة شرق أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، كما نظم حلقات عمل للخبراء بشأن استرداد الموجودات. ويتشارك المكتب أيضاً بنشاط مع الهيئات الإقليمية المشابهة لأفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٤٤ - ومع أن الدعم المقدم كان مخصص الغرض في كثير من الحالات، فقد وُضعت أيضاً مشاريع قُطرية محدّدة وُفّدت تلبيةً لاحتياجات البلدان في مجال بناء القدرات بشكل عام. وعند وضع المشاريع والأنشطة الجديدة، كانت الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المستبانة في تقارير الاستعراض القطري تؤخذ في الحسبان حيثما أمكن.

٤٥ - فعلى سبيل المثال واصل المكتب، من خلال مشروعين كبيرين لمكافحة الفساد في إندونيسيا تقديم الدعم، لوكالات إنفاذ القانون ولا سيما لجنة القضاء على الفساد، في تعزيز القدرات المهنية والشفافية من خلال برامج للمساعدة التقنية والتدريب التخصصي.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٤، شرع المكتب في تنفيذ مشروع لتعزيز مؤسسات مكافحة الفساد في تيمور-ليشتي. ويدعم هذا المشروع لجنة مكافحة الفساد في تيمور-ليشتي وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في تعزيز القدرات والمهنية من خلال برامج تدريب تخصصي، فضلاً عن وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد.

٤٧ - وفي مصر، تواصل تقديم المساعدة في إطار مشروع من مشاريع المكتب لترشيد القوام القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وقُدّمت مساعدة لزيادة قدرة الدولة على كشف حالات الفساد وملاحقة مرتكبيه وتعزيز جهود التعامل مع استرداد موجودات القادة السابقين وغيرهم من المسؤولين على المستوى الرفيع ممن اُتهموا بالانخراط في الفساد أو ثبت عليهم ذلك.

٤٨ - وواصل المكتب دعمه لحكومة نيجيريا من خلال مشروع لمكافحة الفساد يرمي إلى تقديم دعم فعّال من أجل التنسيق وصياغة السياسات والتشريعات في مجال مكافحة الفساد، من خلال اعتماد نهج قائم على الأدلة، وتعزيز القدرات المؤسسية والعملية في وكالات مكافحة الفساد الرئيسية والشرطة والجهاز القضائي مع التركيز على التعاون، وتعزيز المساءلة والشفافية ومشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد. وقد قدّم المشروع حتى الآن مساعدة لتحسين التنسيق بين الهيئات المعنية بإنفاذ القانون ومنع الفساد ودعم جهود الحكومة الرامية

إلى تعزيز إطار مكافحة الفساد القانوني والسياساتي فضلاً عن بناء قدرات المؤسسات النيجيرية على التصدي للفساد.

٤٩- وفي أفغانستان، شرع المكتب في تنفيذ مشروع مساعدة في مجال مكافحة الفساد على الصعيد القطري في أبريل/نيسان ٢٠١٥. ويرمي هذا المشروع إلى تحديث إطار مكافحة الفساد المعياري والسياساتي عن طريق دعم الجهود المبذولة لمواءمة الأحكام الجزائية الوطنية مع الاتفاقية ولصيغة استراتيجية وطنية محدثة لمكافحة الفساد ولإرساء إطار تنسيق سياساتي فيما بين الوكالات.

٥٠- ويسرّ المكتب من خلال مشروع في باراغواي وضع استراتيجية لمكافحة الفساد للقطاع العام بغية منع الفساد وكشفه ومكافحته في الهياكل الحكومية، وهي حالياً بانتظار الموافقة عليها.

٥١- ودعم المكتب من خلال مشروع في بنما إنشاء الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد لأمريكا الوسطى والكاريبية وقدم مساعدة تقنية وتدريباً لحكومات المنطقة.

٥٢- وفي كولومبيا، ساعد المكتب الحكومة في تعزيز نظامها القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد عن طريق تقديم تدريب على استخدام أساليب التحريّ الرامية إلى مكافحة الفساد.

٥٣- وقدم المكتب أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير مساعدة للسلطات في العراق لمعالجة أوجه القصور في منع الفساد وكشفه والتحقيق في حالاته استناداً إلى نواتج آلية استعراض التنفيذ وما أجراه المكتب في البلد من دراسات استقصائية وتقييمات.

٥٤- وفي السلفادور، أوشك المكتب على بدء مشروع مركز على تقديم المساعدة من أجل متابعة التوصيات الصادرة في إطار الاستعراض وتعزيز التحقيق في جرائم الفساد وغسل الأموال وملاحقة مرتكبيها وتعزيز النزاهة في أجهزة الشرطة والقضاء.

٥٥- وفي كوسوفو، نفذ المكتب مساعدة تقنية محدّدة الأهداف لدوائر القضاء والادعاء من أجل تعزيز قدراتها على معالجة المسائل المتعلقة بالنزاهة والأخلاقيات المهنية والتحريّات التأديبية وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات لمكافحة الفساد.

هاء- المساعدة على التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد

٥٦- واصل المكتب تعهده لقائمة السلطات المركزية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وفقاً للفقرة ١٣ من المادة ٤٦ من الاتفاقية. ويبلغ عدد السلطات المذكورة

بياناتها في تلك القائمة في الوقت الراهن ١١٢. ويمكن للسلطات المختصة وللأجهزة الحكومية التي لديها حساب مُستخدم أن تطلع على بيانات تلك الجهات عن طريق دليل مأمون يعمل بالاتصال الحاسوبي المباشر. ويحتوي الدليل نفسه على معلومات عن السلطات المختصة بمنع الفساد وفقاً للمادة ٦ من الاتفاقية في ٩٤ بلداً، علاوةً على معلومات عن جهات الوصل المعيّنة المعنية باسترداد الموجودات في ٦٥ بلداً.

٥٧- وواصل المكتب تشجيع التعاون فيما بين السلطات المختصة ذات الصلة وأجهزة مكافحة الفساد والممارسين المنخرطين في التعاون الدولي على معالجة المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد. وقُدِّم خدمات لبناء القدرات وإسداء المشورة على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما واصل المكتب مشاركته بفعالية، جنباً إلى جنب مع غيره من أصحاب المصلحة، في الاجتماعات الرامية إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات. وتبادلت وفود الدول في تلك الاجتماعات معلومات عن العمليات المنقّدة في هذا الشأن، مما عزّز التواصل والتعاون.

٥٨- وعلى الصعيد الإقليمي، واصل المكتب تقديم الدعم لرابطات إقليمية لسلطات مكافحة الفساد وشبكات وكالات مكافحة الفساد، مثل الرابطة الأفريقية لسلطات مكافحة الفساد ورابطة الشرق الأفريقي لسلطات مكافحة الفساد وشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا. فعلى سبيل المثال، دعم المكتب اجتماعين للجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا وقدم الدعم لأمانتها. ونتيجة لتلك الجهود، بدأت عدة بلدان في المنطقة في إجراء تحقيقات مشتركة بشأن قضايا فساد. كما أُبرزت إقامة قنوات اتصال غير رسمية بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات، بما في ذلك الاتصالات المباشرة بين السلطات المركزية وأجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية، باعتبارها عنصراً أساسياً للتعاون الدولي.

٥٩- والمكتب بصدد إعداد كتيب عن كيفية الحصول على تعاون دولي من دول شرق أفريقيا، وذلك بالتعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية باسترداد الموجودات في شرق أفريقيا. وفي غرب أفريقيا، نظم المكتب مؤتمراً إقليمياً بشأن مكافحة الفساد ركز على التعاون الدولي.

٦٠- وفي عام ٢٠١٤، نظم المكتب بالتعاون مع وحدة مكافحة الفساد الكمبودية اجتماعاً إقليمياً في جنوب شرق آسيا بشأن الحد من الرشوة الأجنبية. وجمع الاجتماع ٦٥ مشاركاً من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا كافة علاوةً على أستراليا وتيمور-ليشتي

واليابان ومن منظمات دولية. وقيّم الاجتماع التجارب القطرية في وضع وتنفيذ تشريعات متعلقة بالرشوة الأجنبية وآليات المساعدة القانونية المتبادلة وحدد الممارسات الجيدة والتحديات المشتركة. واتفق المشاركون على مجموعة من التوصيات المتعلقة بوضع تشريعات فعّالة بشأن الرشوة والتحقيق في قضايا الرشوة الأجنبية.

٦١- وفي سياق التعاون الدولي كذلك، واصل المكتب التشجيع على التشاور بين النظراء والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، يسّر المكتب زيارة قام بها وفدان من البرازيل والمملكة المتحدة إلى أمانة جماعة الكاريبي وتنظيم حلقة عمل من أجل ١٥ دولة عضو في جماعة الكاريبي عقدت في ترينيداد وتوباغو لتبادل الخبرات في التعاون الدول لأغراض استرداد الموجودات وتقاسم الموجودات.

٦٢- ومن أمثلة الدعم المقدم من المكتب على الصعيد الوطني التدريب الذي قدّمه المكتب للمدّعين والقضاة بشأن التعاون الدولي في ناميبيا والتدريب بشأن الاتفاقية والتعاون الدولي لسلطات مكافحة الفساد والسلطات القضائية في الهند. كما قدّمت مساعدة في مجال صياغة التشريعات فيما يتعلق بعدة قوانين ذات صلة بالتعاون الدولي، بما في ذلك في بنما والفلبين وميانمار.

٦٣- وسيُعرض تقرير مرحلي عن تنفيذ الولايات المسندة إلى اجتماعات الخبراء تعزيراً للتعاون الدولي في إطار الاتفاقية في الاجتماع التالي للخبراء أثناء الدورة السادسة للمؤتمر (CAC/COSP/EG.1/2015/2).

٦٤- وقد طلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ١/٢٣ إلى الدول الأعضاء أن تستفيد استفادة كاملة من أحكام التعاون الدولي الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد لمنع الاتجار بالمنتجات المرجية ومكافحته. وتمشياً مع هذا القرار، تُبذل جهود لتعميم جوانب مكافحة الفساد في البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات التابع للمكتب لتبني مخاطر الفساد والتصدي لها. فعلى سبيل المثال، ركّز أحد المشاريع في إندونيسيا على الصلة بين جرائم الغابات والفساد ومسألة مكافحة قطع الأشجار غير القانوني. ويعمل المكتب حالياً مع دائرة الحياة البرية في كينيا على وضع وتنفيذ استراتيجية لمنع الفساد تستهدف، من بين عدة أمور، التعامل مع التواطؤ المحتمل بين مجرمي الحياة البرية والأشخاص المناطة بهم حماية الحياة البرية في كينيا. وقد نُظمت حلقات عمل إقليمية بشأن مواضيع تتعلق بالتحقيق في الاتجار بالأحياء البرية والأخشاب

وما يتصل بذلك من غسل الأموال واسترداد الموجودات، بما في ذلك في بنما وفييت نام. وشارك المكتب أيضاً في برامج تدريبية بشأن الصلات بين الجريمة المنظمة والفساد.

واو- المساعدة المتعلقة بمنع الفساد

٦٥- يُقدّم إلى الدورة السادسة للمؤتمر أيضاً تقرير عن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٥ (CAC/COSP/2015/8)، يسلط الضوء على المجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأطراف والمساعدة التي قدّمها المكتب من أجل تنفيذ هذا القرار. ويتضمن التقرير معلومات عن الجهود التي بذلتها الدول الأطراف من أجل الإعداد المبكر لاستعراض الفصل الثاني من الاتفاقية، فضلاً عن الأنشطة الداعمة للإطار التشريعي والمؤسسي لمنع الفساد. كما يعرض التقرير، فيما يعرض، المبادرات الرامية إلى تعزيز النزاهة في نظام العدالة الجنائية بأسره وفي الخدمة العمومية، والأنشطة التعليمية والأنشطة التي تستهدف إشراك أفراد ومجموعات من خارج نطاق القطاع العام في منع الفساد.

٦٦- ويضم التقرير الصادر بشأن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٥ (CAC/COSP/2015/9)، والمقدّم أيضاً إلى المؤتمر، معلومات تفصيلية عن أعمال المكتب ذات الصلة بالقطاع الخاص.

زاي- المساعدة المتعلقة باسترداد الموجودات

٦٧- قدّم المكتب مساعدة لمؤسسات وطنية من أجل تعزيز قدراتها على تعقب عائدات الفساد وضبطها وتجميدها ومصادرتها وإعادتها. وقد نفذت هذه الأعمال أساساً ضمن سياق مبادرة استرداد الموجودات المسروقة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي. وقد أعدّ تقرير مرحلي محدّث عن تنفيذ الولايات المسندة إلى الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات، يتضمّن معلومات تفصيلية عن أعمال المكتب ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة لتقديمه إلى المؤتمر في دورته السادسة (CAC/COSP/2015/3). ويعرض التقرير الإجراءات التي اتخذت تنفيذاً لتوصيات المؤتمر والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات فيما يتعلق بتنمية المعرفة التراكمية، وبناء الثقة والمعرفة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات، والمساعدة التقنية، والتدريب، وبناء القدرات.

حاء- أدوات المساعدة التقنية التي تيسّر تقديم المساعدة على أرض الواقع

٦٨- على الصعيد العالمي، واصل المكتب وضع وتعميم أدلة وكتيبات وغيرها من الأدوات التي تلبي احتياجات الممارسين في مجال مكافحة الفساد بشأن جوانب وتحديات وسياسات وممارسات جيّدة معيّنة تتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

٦٩ - وقد أسهمت آلية استعراض التنفيذ في تبين المجالات التي يُحتاج فيها إلى الأدوات. فعلى سبيل المثال، يعالج "دليل الموارد بشأن الممارسات الجيدة في مجال حماية المبلّغين" (*Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons*)، المقرر إصداره أثناء الدورة السادسة للمؤتمر، إحدى الثغرات التي كثيراً ما تُستبان فيما يتعلق بالاحتياجات من المساعدة التقنية في الاستعراضات القطرية. كما أعدّ المكتب، بناءً على طلب الدول الأطراف، مجموعة واسعة من الأدوات المتعلقة بمنع الفساد لمساعدة الدول في الجهود التي تبذلها استعداداً لدورة الاستعراض الثانية. وستصدر أيضاً خلال المؤتمر إحدى هذه الأدوات، وهي الدليل المعنون: "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد: دليل عملي للإعداد والتنفيذ" (*National Anti-Corruption Strategies: A Practical Guide for Development and Implementation*)^(٧).

٧٠ - ويستمر موظفو المكتب على استخدام هذه الأدوات في تقديم التدريب وبناء القدرات للسلطات الوطنية، حيث يعزز استخدامها الجودة العالية للتدريب ويضمن الاتساق ويتيح الاستدامة من حيث إمكان استمرار التعلم استناداً إلى الأدوات بعد انتهاء التدريب.

٧١ - وقد وُزعت نسخ مطبوعة من كتيبات المكتب وأدلته على نطاق واسع في الاجتماعات الحكومية الدولية مثل مؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية والمؤتمرات وحلقات العمل التي عقدت في إطاره. وجميع الأدوات التقنية والمنشورات متاحة على الموقع الشبكي للمكتب (www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html)، وقد استخدمها الجمهور على نطاق واسع.

(٧) من الأدوات الأخرى التي صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير: "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دليل التنفيذ وإطار التقييم للمادة ١١" (*The United Nations Convention against Corruption: Implementation Guide and Evaluative Framework for Article 11*)؛ و"دليل مكافحة الفساد في الاشتراء العمومي وإدارة شؤون المالية العمومية: الممارسات الجيدة في ضمان الامتثال للمادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (*Guidebook on Anti-Corruption in Public Procurement and the Management of Public Finances: Good Practices in Ensuring Compliance with Article 9 of the United Nations Convention against Corruption*)؛ و"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الإبلاغ عن الفساد - أداة مرجعية للحكومات والصحفيين" (*The United Nations Convention against Corruption: Reporting on Corruption - A Resource Tool for Governments and Journalists*)؛ و"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: استراتيجية للوقاية من الفساد في الفعاليات العامة الكبرى" (*The United Nations Convention against Corruption: A Strategy for Safeguarding against Corruption in Major Public Events*)؛ و"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دليل مرجعي بشأن تدابير الدول لتعزيز النزاهة المؤسسية" (*The United Nations Convention against Corruption: A Resource Guide on State Measures for Strengthening Corporate Integrity*)؛ و"برنامج أخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال من أجل دوائر الأعمال: دليل عملي" (*An Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: A Practical Guide*).

٧٢- واستمر نجاح البوابة الشبكية الخاصة بالأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد "تراك" التي طوّرها المكتب عام ٢٠١٢. وتبيّن السجلات الداخلية أنّ البوابة تلقت ٩٦٠ ٥٠ زيارة بين شهري آب/أغسطس ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٥. كما عادت آلية استعراض التنفيذ بنفع كبير على المكتبة القانونية التي تمثل جزءاً من البوابة تراك وتضم قوانين وفقهاً ومعلومات عن سلطات مكافحة الفساد من ١٧٦ دولة،^(٨) حيث تستخدم الاستعراضات للتحقق مما في تلك المكتبة من معلومات وتحديثها. وتستضيف بوابة "تراك" أيضاً المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد التي تتاح من خلالها مواد مرجعية أكاديمية بشأن مكافحة الفساد، وبوابة للقطاع الخاص.

طاء- التقييمات المبنية على الأدلة لأنماط الفساد وطرائقه

٧٣- واصل المكتب تقديم الدعم للدول الأطراف في جمع البيانات وإعداد المؤشرات الإحصائية من أجل تهيئة مقاييس مرجعية لتقييم الفساد، علاوة على الاضطلاع بأعمال بحث وتحليل لزيادة المعرفة بالفساد ولدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعايير والسياسات والعمليات بناءً على الأدلة.

٧٤- وإثر تقديم المكتب مساعدة مباشرة لإجراء دراسات بشأن الفساد والنزاهة، بما في ذلك في أفغانستان وبلدان في منطقة غرب البلقان، صدر التقريران المعنونان "الفساد في أفغانستان: الأنماط الحديثة وتحديات النزاهة في القطاع العام" و"التجارة والفساد والجريمة في منطقة غرب البلقان: أثر الرشوة وجرائم أخرى في أعمال القطاع الخاص" كما صدرت سبعة تقارير وطنية ذات صلة في أواخر عام ٢٠١٣.

٧٥- ويقدم المكتب حالياً دعماً للمكتب الوطني للإحصاءات في نيجيريا لإجراء أول دراسة استقصائية واسعة النطاق عن تجارب الأسر النيجيرية مع الفساد، وستستخدم هذه الدراسة لتقييم طرائق الرشوة ونطاقها ومواقع الفساد المحتمل في القطاع العام. كما قدّم المكتب مساعدة تقنية لمجموعة من البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبية تشاركت فيما بينها لإعداد أداة مشتركة لإجراء الدراسات الاستقصائية عن الجريمة والفساد في المنطقة، تعرف باسم "مبادرة استقصاء الإيذاء الإجرامي في أمريكا اللاتينية والكاريبية".

٧٦- وقد شارك المكتب بنشاط في العملية التقنية المتمثلة في تحديد مؤشرات لرصد أهداف التنمية المستدامة عن طريق الإسهام في آليات منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها. وأسهم المكتب

(٨) تضم المكتبة القانونية حالياً ٥٦ ٠٦٨ حكماً قانونياً.

في هذا الصدد في مجالات تدرج ضمن نطاق ولايته، كما تدرج أساساً في إطار الهدف ١٦ المقترح. فعلى سبيل المثال، عرض المكتب خبراته في قياس الفساد من خلال تنفيذ دراسات استقصائية عن التجارب المتعلقة بالرشوة والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها.

خامساً- مسائل المساعدة التقنية التي تتطلب المزيد من النظر فيها

٧٧- إن تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المستبانة مقومٌ أساسي للنجاح في تنفيذ الاتفاقية بشكل متسق، كما أبرز ذلك خلال اجتماعات فريق استعراض التنفيذ وخلال دورتي مؤتمر الدول الأطراف الرابعة والخامسة.

٧٨- ويجب أن تُستوفى في عملية استعراض الاتفاقية، وكذلك في تحديد إجراءات المتابعة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، الشروط التالية: القيادة القطرية؛ والملكية القطرية؛ والاستناد إلى الأولويات الوطنية؛ والشمول وعدم الإقصاء، بحيث تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية بشكل مُمنهج؛ والتنسيق القطري، حيث ينبغي أن يكون دعم تنفيذ الإجراءات التصحيحية من طرف السلطات الوطنية منسّقاً بدقة مع الجهات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية، حسبما يبدو مناسباً.

٧٩- وينبغي أن تتاح ضروب المساعدة التقنية المخصّصة الغرض والقصيرة الأمد والمحدّدة الهدف أثناء عملية الاستعراض، وتُقدّم بوصفها استجابة مبدئية للاحتياجات المحدّدة خلال الاستعراضات القطرية. وقد أثبتت تجربة المكتب في تقديم هذه المساعدة حتى الآن أن هذا يعزّز ثقة الدول الأطراف في آلية استعراض التنفيذ واطمئنانها إليها ويشجّع على إعطاء الأولوية لما يظهر الاستعراض أنه أهم الاحتياجات الملحة. ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها وضع أو تنقيح استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد (كما في ذلك الأولويات والنواتج والرصد والتقييم والإبلاغ) و/أو خطة عمل لمعالجة الاحتياجات المحدّدة خلال الاستعراض؛ وعقد دورة تدريبية بشأن التحقيقات المالية؛ وعقد دورة تدريبية بشأن التعاون الدولي في قضايا الفساد، بما في ذلك تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وإسداء المشورة القانونية لضمان معالجة أوجه القصور المستبانة في التشريعات الوطنية الحالية؛ وإسداء المشورة المتخصّصة لاستحداث نظم لإدارة الحالات من أجل أجهزة مكافحة الفساد الوطنية؛ وتقديم المشورة القانونية بشأن اعتماد أساليب التحريّ الخاصة واستخدامها وتوفير برامج للتدريب عليها. وقد تلقى المكتب أيضاً بشكل منتظم طلبات تتعلق بكيفية تحسين الكشف عن الفساد من خلال تطوير برامج حماية الشهود والمبلغين أو من خلال خدمات استشارية تتعلق بكيفية هيكلة نظم إقرارات الموجودات وإقرارات الدخل. وقد تمكّن المكتب، بفضل

توافر تمويل ابتدائي في السنوات السابقة، من تقديم هذا النوع من المساعدة القصيرة الأمد في إطار المتابعة بناء على الطلب.

٨٠- وعلاوة على ما سبق، وكما أظهرت التقارير المواضيعية والدراسة التحليلية المجمعة المعنونة "حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي" (CAC/COSP/2013/CRP.7)، جنباً إلى جنب مع الموجز ذي الصلة (CAC/COSP/2015/5)، فقد حُدِّدَت أيضاً الاحتياجات المشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن الممكن أن تُتخذ المساعدة الإقليمية القصيرة الأمد شكل حلقات عمل تدريبية إقليمية أو دعم عمليات تبادل الممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي، وقد تتضمن ما يلي: دورات تدريبية إقليمية على التعاون الدولي بغرض بناء القدرات وتعزيز إقامة الشبكات فيما بين الممارسين في المنطقة؛ وحلقات عمل لمناقشة الاتفاقات والترتيبات النموذجية من أجل التعاون على إنفاذ القوانين وفي التحقيقات المشتركة؛ وحلقات عمل إقليمية بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتقديم المشورة القانونية فيما يتصل بالأحكام المتعلقة بالرشوة الأجنبية وجرائم الرشوة في القطاع الخاص؛ وحلقات عمل إقليمية لمناقشة التشريعات النموذجية لمكافحة غسل عائدات الفساد. ومن شأن توافر التمويل الابتدائي لعقد هذا النوع من حلقات العمل التدريبية الإقليمية أن يعزِّز إلى حدٍّ بعيد الأثر المترتب على عمل آلية استعراض التنفيذ وأن يؤدِّي على الفور إلى مزيد من التعاون الإقليمي والدولي.

٨١- وربما يفني هذا النوع من المساعدة التقنية القصيرة الأمد بكل المطلوب إذا كانت الحاجات محدودة أو إذا كانت الدول الأطراف المعنية قادرة على استيعاب تكاليف التدابير اللازمة في ميزانيتها الوطنية على الأمدين المتوسط والطويل، غير أن من شأن ذلك الدعم المبدئي أن يؤدِّي أيضاً، في كثير من الحالات، إلى برنامج أكثر دواماً للمساعدة التقنية.

٨٢- وكثيراً ما تستدعي الاحتياجات المحددة في الاستعراضات القطرية مساعدة أقوى تمتد على مدى عدَّة سنوات، مما قد يتضمن العناصر التالية: استشارات تشريعية وسياساتية وتقنية بشأن عدَّة أمور، مثل تأسيس أجهزة لمكافحة الفساد وبناء قدراتها العملية؛ ووضع آليات للتنسيق والتعاون مشتركة بين الأجهزة من أجل مكافحة الفساد وتشغيل تلك الآليات بمساعدة أمانة ملائمة؛ وتعزيز قدرات أجهزة مكافحة الفساد الوطنية على التحقيق والملاحقة القضائية؛ وتعزيز القدرات الوطنية على إجراء تحقيقات مالية معقدة وتعقب الموجودات وتجميدها واسترداد عائدات الفساد على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتوفير برامجيات لإدارة الحالات؛ ووضع برامج لحماية الشهود و/أو المبلغين.

٨٣- ويلزم في هذه الحالات اتباع نهج استراتيجي يكفل أن تأخذ الجهات التي تقدم المساعدة في اعتبارها نواتج الاستعراضات إما من أجل وضع برامج جديدة للمساعدة التقنية وإما من أجل تضمين تلك الاحتياجات في برامج جارية بالفعل، مثل البرامج المنفذة في مجال الحوكمة والإدارة العمومية وإصلاح العدالة على سبيل المثال. ويتمثل دور المكتب في تلك العملية في تيسير التحوار بين السلطات الوطنية والشركاء المعنيين في مجال التنمية من أجل الحصول على دعم للبرنامج دون أن يفرض نفسه بوصفه الوكالة المنفذة. ويتسق هذا مع الولايات التي منحها المؤتمر للمكتب، أي ضرورة استخدام نواتج آلية استعراض التنفيذ أيضاً لتيسير التعاون التقني بين الجهات التي تحتاج إلى المساعدة التقنية والجهات التي تقدمها.

٨٤- وبما أن آلية استعراض التنفيذ لم تشمل بعد جميع فصول الاتفاقية، فلم تتحدد بعد من خلال الآلية كل الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية. وما زال المكتب يتلقى طلبات لتقديم المساعدة التقنية في مجالي منع الفساد واسترداد الموجودات ويستجيب لها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف استعداداً لدورة الاستعراض الثانية. وتشهد طلبات المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على الأخص تزايداً مطرداً، ومن المهم أن تلبى تلك الاحتياجات. ويرد في الوثيقة CAC/COSP/2015/8 مزيد من التحليل لهذه الطلبات.

٨٥- ومن ثم، لعل المؤتمر يود أن يوصي الدول الأطراف بزيادة جهودها لتقديم مساعدة مباشرة و/أو تمويل للمكتب أو لغيره من الشركاء الإنمائيين من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في سياق آلية استعراض التنفيذ ومن خلال سبل أخرى.

٨٦- وقد لاحظ المكتب كذلك طلباً متنامياً على دمج جهود مكافحة الفساد في أوجه أخرى من المساعدة التقنية والإنمائية، بما في ذلك مجالات مثل مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإصلاح نظام العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون وإصلاح الحوكمة. وعلاوة على تنفيذ المساعدة التقنية المحددة، فإن الأمانة في وضع مناسب جداً يؤهلها لمواصلة التشجيع على إدراج مكافحة الفساد في جدول أعمال التنمية الأوسع، بما في ذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة.

٨٧- ولعل المؤتمر يود أن يشجع الجهود الرامية إلى دمج مكافحة الفساد استناداً إلى الاتفاقية في عمليات وضع برامج المساعدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة.